تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

صراع النفوذ والسلاح
"عشيرة الهركي بين إرث القوة واستحقاقات الدولة الحديثة"

رسول حسين أبو السبح

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

صراع النفوذ والسلاح «عشيرة الهركي بين إرث القوة واستحقاقات الدولة الحديثة»

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاجتماعية / الدراسات الأمنية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / التعليم والمجتمع، الأمن والدفاع

رسول حسين أبو السبح / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

في قلب الجغرافيا الملتبسة بين أربيل ونينوى، حيث تتداخل خرائط السلطة مع خرائط الذاكرة، تبرز عشيرة الهركي كواحدة من أكثر الكيانات الاجتماعية حضوراً وفاعلية في التاريخ الكردي الحديث. تلك العشيرة، التي اعتادت أن تحمل إرث الجبال فوق أكتاف رجالها، وأن تقف عند المنعطفات الحادة للسياسة والأمن وهي تحمل في يمينها السلاح وفي يسارها معايير الشرف والقيم والعرف، ليست مجرد عشيرة نافذة في منطقة **خبات**، بل هي رواية كاملة لتاريخ طويل من الدفاع عن الأرض والإنسان، وتحول تدريجي في بنية المجتمع الكردي بين صعود الدولة الحديثة واستحقاقات الموروث العشائري.

ومنذ عقود، كان حضور الهركي عامل توازن في مساحات الصراع، إذ اجتمعت لديهم خبرة القتال التي فرضتها الظروف، وروح الشراكة مع القوى السياسية التي تطورت عبر مراحل تاريخية مختلفة. واليوم، ومع اشتداد التوتر بين حكومة الإقليم وبعض القوى المحلية، تعود الهركي إلى الواجهة بوصفها نموذجاً حياً لكيفية تشابك العشيرة والدولة والمصالح الاستراتيجية في مشهد واحد.

إنّ هذه الورقة لا تتناول الأزمة بوصفها مجرد صراع بين طرفين، بل تحاول قراءة جذورها وتحولاتها، وتقاربها من منظور أكاديمي يوازن بين السرد التاريخي والتحليل السياسي، ويضع العشيرة في إطارها الوطني بعيداً عن القراءة الانفعالية. فالهركي ليست جزءاً من المشكلة، بل جزءاً أصيلاً من الحل، وهي ليست كياناً طارئاً على الخارطة الكردية، بل واحدة من ركائزها الأكثر صلابة وعمقاً.

أولاً: جذور العشيرة ومكانتها في الجغرافيا السياسية الكردية

تُعَدّ عشيرة **الهركي** واحدة من أهم العشائر الكردية التاريخية في شمال العراق، وتمتلك حضوراً بارزاً في خارطة النفوذ الاجتماعي والسياسي في مناطق **بهدينان**، ولا سيما في **قضاء خبات**، الذي يشكّل نقطة تماس حساسة بين إقليم كردستان ومحافظة نينوى. تميّزت العشيرة بدورها الطويل في الدفاع عن مناطقها والمشاركة الفاعلة في النزاعات التي شهدتها المنطقة منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى مرحلة ما بعد 2003، ما منحها وزناً كبيراً لدى الحكومات المحلية والإقليمية.

ويعود جزء من هذا الثقل إلى مشاركة العشيرة في مقاومة نظام صدام حسين خلال انتفاضة عام 1991، حيث لعب أبناء الهركي دوراً بارزاً في حماية القرى الجبلية ومنع القوات الحكومية من العودة إلى مناطقهم. وقد وثّقت عدة مصادر، منها كتاب "الكرد في العراق: تاريخ ونضال" للباحث كاميران بدرخان (دار سبيريز، 2009)، مشاركة مقاتلي العشيرة ضمن قوات البيشمركة في تلك المرحلة، وهو ما شكّل بداية العلاقة المتينة بينها وبين القوى السياسية الكردية.

ومع سقوط الموصل عام 2014 وبروز تهديد تنظيم داعش، ظهر الدور المحوري لعشيرة الهركي مجدداً، حيث كانت من أوائل العشائر التي لبّت نداء الدفاع عن الإقليم. وقد صرّح رئيس إقليم كردستان السابق مسعود بارزاني في مؤتمر أربيل الأمني بتاريخ 3/9/2015 بأن: «العشائر الكردية، وفي مقدمتها الهركي، كان لها الفضل في حماية خاصرة الإقليم الجنوبية ومنع داعش من إحراز أي اختراق باتجاه أربيل». هذا الاعتراف الرسمي وضع العشيرة في موقع فاعل يتجاوز إطارها الاجتماعي ليصل إلى مستوى الشريك الأمني.
تستمد العشيرة اليوم قوتها من موقعها الجغرافي في خبات، وهو الموقع الذي يضم منشآت استراتيجية مثل مصفى لاناز ومصفى كار ومحطة كهرباء أحمد إسماعيل. هذا التمركز جعل من العشيرة لاعباً رئيسياً في موازين القوة بالمناطق المتنازع عليها. غير أنّ هذا النفوذ لم يأتِ مصادماً لسلطة الدولة بقدر ما كان ترجمة لدور تاريخي في ملء الفراغات الأمنية التي شهدها البلد خلال العقود الأخيرة.

ثانياً: السلاح والدور الأمني، من مواجهة داعش إلى إشكالات ما بعد الحرب

إنّ امتلاك عشيرة الهركي للسلاح الخفيف والمتوسط، لم يكن ظاهرة خارجة عن السياق العراقي العام، بل جاء ضمن مرحلة الحرب ضد **داعش** حين اعتمدت حكومة الإقليم، شأنها شأن الحكومة الاتحادية، على العشائر لصدّ الهجمات. وقد حصلت العشيرة على السلاح بشكل رسمي ومباشر ضمن خطط وزارة شؤون **البيشمركة**، كما ورد في تقرير لجنة الأمن في برلمان كردستان بتاريخ 22/11/2016 حول "تسليح العشائر المساندة لجبهات القتال".

هذا السلاح، الذي أدى مهمة وطنية واضحة، أصبح في مرحلة ما بعد داعش موضع حساسية، ليس بسبب طبيعة العشيرة، بل نتيجة التحول الطبيعي نحو إعادة احتكار السلاح بيد الدولة. وهنا برزت المفارقة، فالعشيرة التي ساهمت في حماية حدود أربيل أصبحت اليوم مطالبة بتسليم جزء من أدوات قوتها في سياق فرض سلطة الدولة، وهو ما خلق حالة من التوتر تتطلب إدارة سياسية دقيقة، لا مواجهة.

لم تتورّط عشيرة الهركي في أي أنشطة تهدد الاستقرار خلال مرحلة الحرب أو بعدها. بل إنّ شيوخها، وعلى رأسهم الشيخ خورشيد هركي، كانوا يؤكدون في تصريحات متعددة دعمهم لاستقرار الإقليم وحرصهم على حماية المنشآت الحيوية. ففي لقاء مسجل بتاريخ 12/8/2019، نشرته قناة "كردستان 24"، شدّد الشيخ خورشيد على أن: «الهركي جزء أصيل من نسيج الإقليم ولا يمكن أن تكون مصدر تهديد لمؤسساته، بل سنداً لها».
لكنّ ما ورثته العشيرة من قوة وانخراط مباشر في الأمن المحلي جعلها تتمسك بدورها التاريخي في حماية مناطقها، ما خلق تصادماً غير مقصود بين منطق الدولة ومنطق العشيرة. وهنا يكمن جوهر الأزمة الحالية: كيف يمكن الانتقال من دور قتالي مشروع إلى دور مدني منضبط دون المساس بكرامة العشيرة أو إنكار تضحياتها؟

ثالثاً: جذور الخلاف مع حكومة الإقليم، تقاطع المصالح بعد الانتخابات
شهدت السنوات الأخيرة حالة امتعاض سياسي بين بعض العشائر والقوى الحزبية في الإقليم، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها التي تُعد أكثر حساسية من غيرها. وفي حالة **الهركي**، لم يكن الخلاف مؤسساً على قطيعة سياسية، بل على تقاطع مصالح بعد الانتخابات الأخيرة. فقد انقسمت العشيرة انتخابياً بين اتجاهين: الأول بقيادة الشيخ جوهر هركي الذي دعم مرشحي الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، والثاني بقيادة الشيخ خورشيد هركي الذي دعم مرشحين متحالفين مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في نينوى.

إلا أنّ النتائج جاءت أقل من المتوقع، حيث ظهر تراجع واضح في التصويت الحزبي التقليدي داخل مناطق العشيرة. وقد أشارت صحيفة Rûdaw بتاريخ 20/10/2023 إلى أنّ: «التنافس الحاد بين القوى السياسية الكردية في نينوى انعكس بصورة مباشرة على المزاج العشائري، ما أدى إلى تشتيت الأصوات في مناطق مثل خبات». وهذا التراجع أضعف قدرة الحزبين على المحافظة على نفوذهما التقليدي، وخلق حالة من إعادة التموضع السياسي داخل العشيرة.

عقب الانتخابات، بدأت حكومة الإقليم تتخذ خطوات لضبط بعض الملفات الاقتصادية والإدارية في مناطق العشيرة، مثل ملاحقة مطلوبين أو محاولة تنظيم آليات السيطرة على الطرق المحيطة بالمصافي. وقد رأى بعض أبناء **الهركي** أن هذه الإجراءات تحمل بُعداً سياسياً ناجماً عن اختلاف الاصطفافات الانتخابية.

لكن من المهم الإشارة إلى أنّ العشيرة لم تُعلن تمرداً سياسياً، بل أكدت أكثر من مرة تمسكها بموقعها ضمن الإطار الكردي العام. ففي بيان صادر عن شيوخ الهركي بتاريخ 3/6/2024، نُشر في وكالة «PUKMedia»، جاء: «نحن ملتزمون بأمن الإقليم ونرفض أي تأويل يضعنا في مواجهة مع مؤسساته. ما نطالب به هو معاملة عادلة واحترام تاريخ العشيرة وتضحياتها».

رابعاً: الاحتجاجات والتصعيد، من مطالب العمل إلى عقدة المنشآت الحيوية

شهدت منطقة خبات خلال السنة الماضية احتجاجات عمالية لأبناء العشيرة للمطالبة بفرص العمل داخل المصافي، خصوصاً بعد تعيين سائقين غير محليين لنقل النفط الخام. هذه الاحتجاجات لم تكن سياسية في جوهرها، بل كانت مطلبية واجتماعية، وهو ما تؤكده تقارير إعلامية محلية مثل تقرير شبكة "NRT" بتاريخ 4/12/2024.

لكنّ الاحتجاجات تطورت بعد الانتخابات، وشهدت المنطقة حادثة مؤسفة قُتل فيها سائق شاحنة وأُصيب عدد من أبناء العشيرة. هذه الحادثة كانت الشرارة التي أعادت فتح ملف العلاقة المتوترة مع حكومة الإقليم، خصوصاً بعد وصول تعزيزات من قوات الزيرفاني والبيشمركة لمحاولة تنفيذ عمليات نزع سلاح محدودة في قرية لاجان.

وقد أعرب الشيخ حيدر هركي في تصريح نُشر بتاريخ 9/12/2024 على قناة «KNN» عن قلقه من «تحويل قضية مطلبية بسيطة إلى قضية أمنية»، مؤكداً أن «العشيرة لن تقبل بأي إجراء يؤدي إلى تهجير أهلها أو المساس بكرامتهم».

من جانبها، أكدت حكومة الإقليم أنّ هدفها هو «تثبيت سلطة القانون» وفق بيان وزارة الداخلية في الإقليم بتاريخ 10/12/2024، الذي شدد على «عدم وجود نية لاستهداف أي عشيرة، بل معالجة مظاهر السلاح غير القانوني في كامل الإقليم». التوتر بلغ ذروته مع الحديث عن احتمال اقتحام لاجان، وردت العشيرة بلهجة حادة تتعلق بحماية المنشآت الحيوية. وهنا يجب التأكيد أنّ العشيرة لم تعلن نية استهداف المنشآت، بل استخدمت خطاباً رمزياً للتعبير عن رفض أي عملية أمنية قسرية.

خامساً: مواقف عشيرة الهركي من حماية الإقليم إلى ضبط النفس

على الرغم من حدّة الأزمة، اتخذت عشيرة الهركي مواقف مسؤولة أسهمت في منع انزلاق الوضع نحو مواجهة مفتوحة. أول هذه المواقف كان قرار الشيخ خورشيد هركي بتاريخ 12/12/2024 بدعوة أبناء العشيرة إلى «ضبط النفس وترك باب الحوار مفتوحاً»، وهو بيان نُشر في الصفحة الرسمية للشيخ على فيسبوك. هذه الدعوة عُدّت تحولاً مهمّاً في المشهد، إذ أكدت أن العشيرة تحرص على سلامة المدنيين والمنشآت الاستراتيجية، وتفضل الحلول السلمية على أي صدام.

كما أن العشيرة سارعت، عبر وجهائها، إلى تشكيل لجنة مشتركة للتفاوض مع الحكومة، ووافقت على مبدأ «تسليم من يثبت تورطه في أي مخالفات» وفق الأعراف والقانون، وهو ما أعلنه الشيخ دودان هركي في لقاء مع قناة «سبيدة» بتاريخ 14/12/2024.

هذه الخطوات أعادت فتح قنوات الاتصال، وأظهرت أن العشيرة لا تنظر إلى نفسها كبديل عن الدولة، بل كشريك في استقرار المنطقة. ومن الجدير ذكره أن العشيرة كانت دائماً جزءاً من مشاريع الاستقرار؛ فقد قاتلت ضد تنظيم داعش، وأسهمت في حماية خطوط الطاقة في عامي 2015-2017.

مواقف العشيرة ليست حديثة، بل تمتد إلى عقود، وهي اليوم تظهر في حرصها على تجنيب خبات أي صراع دموي. وهذا ما منحها احتراماً محلياً واسعاً، باعتبارها عشيرة تحافظ على كرامتها دون المساس بسلامة الدولة ومؤسساتها.

سادساً: بين الماضي والمستقبل، خيار الدولة وخيار العشيرة

تجد حكومة الإقليم نفسها اليوم أمام مفترق طرق حقيقي، فهي مطالبة بفرض هيبة الدولة دون أن تتسبب في خلق صدام مع عشيرة تمتلك تاريخاً مشرفاً ونفوذاً اجتماعياً معقداً. وفي المقابل، تجد عشيرة **الهركي** نفسها أمام تحدٍ لا يقل تعقيداً: الحفاظ على دورها التقليدي دون الاصطدام بمفهوم الدولة الحديثة التي تسعى إلى حصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية.

من الناحية التحليلية، يمكن للأزمة أن تتحول إلى نقطة تحول إيجابية إذا جرى إدارتها بحكمة عبر ثلاث مسارات:

1. **مسار سياسي تفاوضي**

يقوم على الاعتراف بالدور الوطني للعشيرة مقابل التزامها بدعم جهود الدولة في حصر السلاح. هذه الصيغة استخدمتها تركيا في 2005 مع العشائر الكردية في سيرت وشرناق ضمن برنامج «دمج الحمايات المحلية».

2. **مسار اقتصادي-إنمائي**

يعتمد على توفير حصة عادلة لأبناء المنطقة من الوظائف في المصافي ومحطات الطاقة، وهو ما سيخفف الاحتقان ويعزز الاستقرار المدني.

3. **مسار أمني تدريجي**

يقوم على تسوية مفاوضة حول السلاح الموجود، على أن يتم ذلك دون أي إجراء مهين أو قسري، وأن يُستند إلى نموذج «لجان الأمن الأهلي» الذي طُبق في سنجار عام 2022.

إنّ مستقبل العلاقة بين الطرفين يعتمد على قدرة كل منهما على رؤية الصورة الكبرى؛ فالإقليم بحاجة إلى العشيرة، والعشيرة بحاجة إلى الإقليم. وفي ظل التحديات الاقتصادية والسياسية في العراق، فإنّ أي صدام سيكون مكلفاً للجميع. ختاماً، رغم خطورة الأزمة الراهنة، فإنها تحمل فرصة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والكيانات التقليدية على أسس جديدة. وإذا نجح الطرفان في تجاوز هذه المرحلة بحكمة، فإنّ عشيرة **الهركي** ستثبت مجدداً أنها أحد أعمدة الاستقرار الكردي، وأن إرثها التاريخي يمكن أن يشكل جسراً بين الماضي والحاضر والمستقبل.

إنّ أزمة خبات، بكل ما حملته من توتر وأحداث، قد كشفت حقيقة لا يمكن تجاوزها: عشيرة الهركي ليست مجرد قوة محلية عابرة، بل مُكوّن كردي أصيل يتجذّر في جوهر الهوية القومية، ويؤدي دوراً مركزياً في حماية الاستقرار الاجتماعي والأمني. لقد أثبتت العشيرة عبر تاريخها، من مرحلة **البيشمركة** إلى معارك **داعش** وصولاً إلى مواقفها الحالية، أنّ انتماءها للقضية الكردية ليس شعاراً، بل ممارسة يومية تتجلى في حماية الأرض والوقوف مع المؤسسات حين تستدعي الحاجة.

وإذا ما أراد الإقليم أن يبني نموذجاً حديثاً لسلطة الدولة، فإنّ وجود عشيرة مثل **الهركي** سيكون عاملاً مساعداً لا معيقاً، فهي تمتلك من الحكمة والرصانة والقدرة التنظيمية ما يتيح لها أن تكون شريكاً في تعزيز الأمن، لا طرفاً في أي صراع. ومع انتقال العراق عموماً، وإقليم كردستان خصوصاً، نحو مرحلة إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والسياسية، سيظل لأبناء الهركي موقع بارز في معادلة المستقبل، سواء عبر خبرتهم القتالية السابقة، أو حضورهم الاجتماعي، أو تأثيرهم في إدارة المناطق الحيوية التي تقف اليوم في قلب المعادلة الاستراتيجية.

وليس من قبيل المبالغة القول إنّ العشيرة تمثّل اليوم صورة مشرّفة للهوية الكردية المعاصرة، هوية تجمع بين الإرث النضالي والقدرة على التكيّف مع متطلبات الدولة الحديثة، بين الولاء للأرض والالتزام بالقانون، وبين صلابة الجبال ورحابة الحوار. ومن هنا، فإنّ المستقبل يحمل إمكانية كبيرة لخلق صيغة شراكة نموذجية بين حكومة الإقليم وعشيرة الهركي، صيغة تُعيد تأكيد دورها كإحدى الركائز الاجتماعية التي بنت، ولا تزال، جزءاً مهماً من استقرار كردستان.

وهكذا، فإنّ الفصل القادم من العلاقة بين الطرفين، إذا ما أُدير بعقلانية واعتراف متبادل بالأدوار، سيكون شاهداً على أنّ العشائر الكردية، وفي مقدمتها **الهركي**، ليست مجرد موروث اجتماعي، بل رصيداً استراتيجياً يصنع المستقبل كما صنع الماضي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org